اللّاجئون السّوريون في لبنان
سيناريوهات محتملة ومبادىء لسياسة عامَّة

إعداد
جوزيان مطر وزياد الصَّائغ

أيلول/ سبتمبر 2024

مقدمة

في حين يواجه لبنان أزمات متعدّدة، تبقى أزمة اللّاجئين السّوريين المشكلة السياسيّة الأكثر دقّة. فالاستقطاب السّياسي، والإدارة المتهوِّرة، وفشل المجتمع الدّولي في إيجاد حلٍّ سياسيّ للنزاع السّوري، يزيدون من تعقيد احتمالات العودة الآمنة للاّجئين السّوريين.

منذ العام 2011، تأثّرت الاستراتيجيّة المحليّة لإدارة أزمة اللاّجئين السّوريين في لبنان بأربع سمات هيكليّة رئيسيّة تبرز في إدارة القطاع العام في المجالات كافة. ويتّضح، بعد معاينةٍ عن كثب للطبيعة السياسيّة اللُّبنانيّة، أن هذه السِّمات هي: الديماغوجيا، والشعبوية، والتسييس، والإرتجال، ولطالما أثّرت جميعها على الخطاب والسّلوك السياسيّين في لبنان.

أ. في الدِّيماغوجيا

تزعم بعض الأحزاب السياسيّة اللّبنانيّة، أنّ استمرار بقاء اللّاجئين السّوريين في لبنان، جزء من خطّة استراتيجيّة لدى المجتمع الدّولي والدّول العربيّة لإحداث خلل في الديموغرافيا السياسيّة والتوازن الديني فيه. صحيحٌ أنّ وضع اللّاجئين يطرح تحدّيات على البنية الديموغرافية في لبنان، غير أنّ هذه الإدّعاءات تبسّط المشكلة، وتحرف الانتباه عن معالجة الأسباب الكامنة للأزمة، وتعرقل البحث في حلول قابلة للإستمرار من أجل عودةٍ آمنة للاّجئين السّوريين، على أنَّ هذه العودة أصبحت ملحّة.

ب. في الشعبويَّة

لقاء الدعم المالي والمساعدة الإنسانيّة، من الواضح أنَّ المجتمع الدّولي يسعى إلى إرغام الدّولة اللّبنانيّة على إبقاء اللّاجئين في لبنان، ولو مؤقّتًا. نتيجة لهذه المعادلة، حقّقت الحكومة اللّبنانيّة الاستفادة القصوى من الوضع للتفاوض مع المانحين الدّوليين، والسعي لمزيد من التمويل، مع رفع خطاب المناصرة حول عودتهم. غير أنه أصبح من الواضح، على مرّ السنين، أنَّ المساعدة الإنسانيّة لا تؤمِّن سوى الإغاثة على المدى القصير، وهي عاجزة عن معالجة جذور الأزمة، وليست إلاّ حلاً مؤقتاً.

ج. في التَّسييس

صنّفت الحكومة اللّبنانيّة الوافدين السّوريين إلى لبنان كـ"نازحين" بدل "لاجئين"، كما رفضت إنشاء مراكز إيواء مؤقّتة قرب الحدود، حتى لو كانت خاضعة للسّيادة اللّبنانيّة ومدعومة من الأمم المتّحدة، نتيجة الخوف من أن تتحول هذه المراكز إلى مخيّمات دائمة. وعلى الرَّغم من أنّ مراكز الإيواء المؤقتة تسهّل تنظيم وضع اللّاجئين بضوابط دقيقة وتسرّع عودتهم، إلاّ أنّ هواجس اللّبنانيين متجذّرة في الخوف من تكرار تجارب تاريخيّة مرّة مرتبطة باللّجوء الفلسطيني في لبنان.

د. في الإرتجال

خلافاً لعدّة تقاريرٍ نشرتها منظمات إنسانيّة محليّة، وإقليميّة، ودوليّة، يؤكّد العديد من السّياسيين اللّبنانيين أنّ 80 بالمئة من الأراضي السّورية آمنة لعودة اللّاجئين. ونتيجة ذلك، يطالب البعضُ منهم بالتفاوض مباشرة مع النّظام السّوري لتسريع وتيرة عودة السّوريين من لبنان، بدل انتظار حلٍّ سياسيّ شامل. يزعم متبنّو هذا التوجّه أنّ هذه التقارير لا تمثّل الواقع بدقّة، مشيرين

إلى وجود مناطق آمنة في سوريا حيث يمكن عودة اللّاجئين إليها، من دون أن يتعرّضوا لخطر التوقيف أو الاضطهاد من قبل النّظام.

وفيما علت خلال هذه السنوات الأخيرة الأصوات المُطالبة بعودة اللّاجئين السّوريين، يبدو أنّ هذه العودة الشامِلة غير مؤكَّدة على المدى القصير، والمتوسّط. يعود هذا التَّشاؤم إلى غياب الإستقرار المستمر في سوريا، إضافة إلى غياب الإرادة السياسيّة وتعرقل مسار السلام، ما يجعل من حلّ النزاع الذي تحوّل إلى صراع مجمّد أمراً مستبعداً. بالإضافة إلى ذلك، من الواضِح أنّ الفراغ الرئاسي المطوّل والصلاحيّات المحدودة لحكومة تصريف الأعمال، يعيقان التّعاون والتّنسيق الفعّال مع المجتمع الدّولي، لصياغة خطّة عمل من أجل عودة كريمة وآمنة للّاجئين السّوريين المقيمين على الأراضي اللّبنانيّة.

خيارات مفترضة

نظراً للدور الحساس الذي تضطلع به أزمة اللّاجئين السّوريين في إمكانيّة تغيير هويّة لبنان ومعالم مستقبله السّياسي، تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على موجب وضع رؤية إستراتيجية لإدارتها مع تسهيل عودة هؤلاء. تعتمد الرؤية المطروحة على مقاربة شاملة تعالج التطورات المتوقّعة، والسّيناريوهات المحتملة، والتدابير اللّازمة لصيانة سيادة لبنان مع ضمان عودة لهم. وفي حين يجتاز لبنان غمار الأزمات الحاليّة، تعلو التوتّرات على الصّعيدين المحليّ والدّولي، ما يعيد إلى الواجهة أربعة تحدّيات رئيسيّة بحاجة إلى معالجة فوريّة.

أ. الأزمة الاقتصاديّة

على المستوى المحلي، أضافت الأزمة الإقتصاديّة مستوى آخر من التعقيد على نظام منهك يعاني من بنية تحتيّة ضعيفة وسياسات إجتماعيّة غير فعّالة، وإدارة غير ناجعة للمصالح العامّة. أجبرت الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة أكثر من نصف المجتمع اللّبناني على العيش تحت خطّ الفقر، و9 من أصل 10 لاجئين سوريين على العيش في حالة فقر. وعلى الرغم من أنّ البنك الدّولي يعزو الأزمة الاقتصاديّة لسنوات من الفساد وسوء الإدارة من قبل السّلطة السياسيّة، والنّظام المالي الضعيف، إمتهن العديد من السّياسيين إلقاء اللوم على بعضهم البعض، واعتمدوا خطابًا تصعيديًّا، محمِّلين اللاّجئين السّوريين الوضع الذي بلغه لبنان.

من دون مقاربة موحّدة إصلاحيّة للحوكمة وإدارة الدّولة، والتزام سياسي فعليّ، ستدفع التحدّيات الاقتصاديّة والنقص في التمويل السّياسيين لاستغلال أزمة اللّجوء، إمّا عبر الضغط الشّعبوي على المجتمع الدّولي لعودتهم الفوريّة، أو من خلال التهديد بتسهيل هجرتهم نحو أوروبا. العودة الآمنة ضروريّة، ويقتضي فتح مساراتها بالتعاون مع الأمم المتّحدة من دون تأخير.

ب. الدّهم التّرحيلي للحالات غير الشّرعيّة

في حين تداعى الوضع الاقتصادي في لبنان مصحوباً بانخفاض التمويل، غيّرت الحكومة اللّبنانيّة خطابها تجاه اللاّجئين السّوريين من خطاب لجذب المانحين، إلى معادلة تربط الاستقرار والتعافي الإقتصادي بعودتهم إلى سوريا. في نيسان/ أبريل 2022، أطلقت القوى الأمنيّة اللّبنانيّة رؤية الترحيل الجماعي للاّجئين السّوريين غير المستوفين الشّروط، مع إبلاغ المجتمع

الدّولي بنواياها لإعادة هؤلاء إلى سوريا بالإستناد إلى القوانين المرعيّة الإجراء. وفي محاولةٍ لتشتيت الإنتباه عن إخفاقاتها الاقتصاديّة والسياسيّة، إنخرطت الحكومة في رسم صورة إيجابيّة مفادها أنّ عودة اللّاجئين ستكون الخطوة الأولى على طريق التعافي الاقتصادي. غير أنّه في غياب نظام تسجيل لدى مفوضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين، يفرّق بين السّوريين من مهاجرين اقتصاديين وعمال ولاجئين، يبقى الحدّ الفاصل بين هؤلاء غامضاً، ويحتاج تفصيلًا علميًا مع إجراءاتٍ عملانيّة محدَّدة.

ج. الحرب في غزة

أدّى اندلاع الحرب في غزة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023 إلى عودة المواجهات العسكريّة على حدود لبنان الجنوبيّة، ما دمّر العديد من مدن الجنوب وبلداته، وهجّر أهله. ومن المحتمل أن يؤثّر أيّ تصعيد إضافي بشكلٍ ملحوظ على القطاعات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الرئيسيّة، معيقاً تعافي لبنان ومؤخّرًا استقراره. يمكن لتردّي الوضع والنقص في الموارد أن يرهق النسيج الاجتماعي الهشّ، ويصاعد التوترات، ومن المحتمل أن يقود إلى مزيد من الاضطرابات الأهليّة بين اللاّجئين والمجتمعات المحليّة. إذا استمرت هذه الحرب أو توسّعت، من المحتمل أيضًا أن يواجه لبنان أضراراً جانبية في قطاعات متعددة. وبالتالي، يمكن للتدخّل الدّولي الطارئ أن يؤثّر على اللّاجئين السّوريين والمواطنين اللّبنانيين على حدّ سواء، مع ما يلوح في الأفق من ارتفاع لخطر موجة هجرة ثانويّة، وتهريبٍ غير شرعيّ باتجاه أوروبا.

د. الهجرة الثانويّة والتهريب غير الشّرعي

نظراً للأوضاع المتردّية، يلجأ المزيد من المواطنين اللّبنانيين واللّاجئين السّوريين إلى الهجرة غير النظاميّة، معتمدين في غالبية الأحيان على مهرّبين للعبور البحري باتجاه أوروبا. وبينما كان التركيز الإعلامي والسياسيّ ينصبُّ على اللّاجئين السّوريين، إرتفعت أعداد المواطنات والمواطنين اللّبنانيين الذين يسعون إلى المغادرة. أصبح لبنان مركزاً محتملًا للمهرّبين الذين يستغلون يأس الفارّين من منظومة سياسيّة فشلت في معالجة حاجاتهم الأساسيّة وتأمين حياة كريمة لهم. وبسبب حدّة الأزمة، من الضروري أن يتّخذ الاتحاد الأوروبي قراراً صارماً بدعم لبنان. ولا يشمل ذلك تأمين المساعدة الماليّة فحسب، بل أيضاً إعداد برامج إعادة توطين اللّاجئين في دولة ثالثة، والانخراط بشكل فاعل في جهود السلام من أجل استقرار الوضع في سوريا، ما يسهّل عودة اللّاجئين الآمنة والكريمة إليها.

السّيناريوهات الاحتمالات

بعد مقتل باسكال سليمان (قيادي في حزب القوات اللبنانية – نيسان/أبريل 2024)، وفي ضوء جهود التحقيق المستمرة للكشف عن الحقيقة، إكتسبت الاصوات التي تنادي بعودة اللّاجئين السّوريين مزيداً من الأهميّة وأصبحت مسألة محوريّة في النقاشات السياسيّة والشعبيّة اللّبنانيّة. وإلى جانب كونها أولويّة بالنسبة إلى الحكومة اللبنانية، فإنّ عودة اللّاجئين السّوريين إلى وطنهم هي ما يطمح إليه هؤلاء اللّاجئون، وهي حقّ أساسي يعترف به القانون الدّولي بموجب مبدأ *"العودة الطوعيّة إلى الوطن"*. في الحالات المثاليّة، قد يعود اللّاجئون إلى سوريا لإعادة بناء منازلهم، فيما يأخذ لبنان الوقت الكافي لإعادة إعمار بنيته التحتيّة والتّعافي من أزمته الاقتصاديّة. غير أنّ الواقع أبعد ما يكون عن هذه المثاليّة، فتهيئة الشروط الضروريّة للعودة الطوعيّة إلى

الوطن، ما يؤمن عودة آمنة للّاجئين، تبقى غير قابلة للتحقيق وغير مؤكّدة في الوضع السّوري الحالي، كما في ظِلّ فشل مسار الحل السّياسي في سوريا.

بالإستِناد إلى ما سبق، تبقى الأسئلة الأساسيّة التالية حاضرة بقوّة وهي: من المسؤول عن تأمين حقّ العودة؟ كيف يمكن الإنتقال من الوضع الحالي المحفوف بالمخاطر، إلى تنفيذ تدابير فعّالة لتسهيل العودة الآمنة للّاجئين؟ ألا يتطلّب ذلك تهيئة شروط آمنة، وتأمين حماية قانونيّة وشروط إقتصاديّة واجتماعيّة ملائمة، تحت مظلّة الأمم المتّحدة وبالتعاون معها؟ في هذا الإطار، ونظراً للدّيناميّات الحاليّة، من المتوقع أن تتجلّى ثلاث سيناريوهات محتملة في المستقبل القريب بشأن عودة اللّاجئين إلى سوريا.

أ. السيناريو الأفضل: العودة السريعة والفوريّة

إنّ العودة السريعة والفوريّة للّاجئين السّوريين تمثّل أفضل سيناريو، ما يسمح لهم بالعودة إلى بلدهم للمشاركة في عمليّة إعادة الإعمار، واستعادة هويّتهم، وتحقيق التماسك الاجتماعي والازدهار. على العودة السريعة أن تكون مصحوبة، من دون أدنى شكّ، بثلاث ضمانات للعائدين: الضمانات القانونيّة، والأمنيّة والاجتماعيّة-الاقتصاديّة.

- تساهم الضمانات القانونيّة في حماية حقّ اللّاجئين بالعودة إلى أرضهم واستعادة ممتلكاتهم ومنازلهم التي فقدوها، أو التي تمّت مصادرتها خلال الحرب.
- تشمل الضمانات الأمنيّة الحماية من التوقيف والاغتيال والتغييب، إضافة إلى العفو من الخدمة العسكريّة. يعكس هذا الإعفاء التزاماً حقيقياً بإعادة هيكلة المجتمع المدني السّوري، مع الاعتراف بأنّ السلام الدائم لا يمكن تحقيقه بالتعبئة العسكريّة.
- تضمّ الضمانات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الوصول إلى سبل العيش، والخدمات الاساسيّة مثل الرعاية الصحيّة، والتعليم، والبنية التحتيّة. يمكن لإعادة تحويل المساعدة من اللّاجئين في الدّول المضيفة باتجاه اللّاجئين المصمّمين على العودة، أن تشكّل حافزاً لعودتهم إلى سوريا ومشاركتهم في عمليّة إعادة الإعمار، وأن تكون نقطة انطلاق أساسيّة لهذه العودة.

يعتمد تنفيذ هذا السّيناريو على تحقيق حلّ سياسي للأزمة السّورية، الأمر الذي لا يسهل بلوغه بسبب الظروف الراهنة. وعلى الرغم من صعوبة تحقيقه، غير أنّه بالإمكان ترجمة هذا السّيناريو إلى واقع إذا أثبت المسؤولون في سوريا وحلفاؤهم نيّتهم الحسنة من خلال إطلاق مسار سياسي لعمليّة السلام، وإعادة الإعمار، والتركيز على الحوافز المذكورة سابقاً تحقيقاً للسلام المنشود.

ب. السيناريو الأسوأ: لا عودة وتفكك كارثيّ مزدوج

إنّ احتمال بقاء اللّاجئين السّوريين في لبنان وتفكّك مجتمع النّزوح والمجتمع المضيف اللّبناني هو أسوأ سيناريو. يمكن لهذا السّيناريو أن يوسّع الشرخ الموجود في العلاقة اللّبنانيّة-السّورية، معيداً إلى الأذهان الهيمنة السوريَّة على لبنان طوال ثلاثين عاماً، التي تميّزت بوقوع الضحايا وحالات الاختطاف والسجن وفقدان مواطنين لبنانيين في سوريا، لكن من باب تغيير الهويَّة الدّيموغرافيَّة هنا.

يطرح البقاء المُطوَّل للآجئين السّوريين في لبنان هواجس بشأن الحفاظ على الهويّة الوطنيّة اللّبنانيّة، ويشكّل خطر مزيد من الهجرة نحو أوروبا ودول عربيّة أخرى. وفيما تركّز الهيئات الدّولية على الحاجة إلى عودة اللّاجئين إلى سوريا، على لبنان أن يواجه إحتمال محاولة توطينهم الدائم عبر اعتماد إستراتيجيّات فاعلة للتعامل مع هذا الواقع، والدَّفع باتِّجاه ديبلوماسيَّة العودة بدل الاعتماد على سياسة النكران. هذه المقاربة أساسيّة للوقاية من الأزمة وتفادي تكرار التاريخ العنيف الذي واجهه مع اللّاجئين الفلسطينيين.

ج. السيناريو الأكثر ترجيحًا: إقامة مؤقتة وعودة تدريجيَّة

ستستمرُّ أزمة اللّاجئين السّوريين كتحدٍ بنيويّ على المدى الطويل للبنان. وعلى عكس الاعتقادات الشعبويّة المغلوطة، فإنّ عودة اللّاجئين الفوريّة إلى سوريا، غير مستقرّة ومن دون ضمانات أمنيّة، تبقى أمرًا بعيد المنال. وبالتالي، فالسّيناريو الأكثر ترجيحًا هو البقاء المؤقت للّاجئين السّوريين في لبنان، تليه عودة تدريجيّة. وهذا الاحتمال قائم على واقع أنّ حركة عودة اللّاجئين إلى سوريا مستمرة منذ العام 2017.
ولمعالجة هذا السّيناريو المحتمَل، من المفترض أن تعدّ السلطات اللبنانية خارطة طريق لمهمّة متعدّدة الأبعاد تشمل ما يلي:

أ. إعداد نظام تصنيف يقسّم اللّاجئين إلى فئات مختلفة: (أ) النّازحون الاقتصاديّون المقيمون في لبنان لأغراض العمل (ب) اللّاجئون النّازحون من سوريا بسبب النّزاع مع النّظام السوري وحلفائه (ج) اللّاجئون الذين يبحثون عن مأوى في بلد ثالث ويتقدمون بطلب إعادة توطين (د) اللّاجئون الذين ينتظرون حوافز ماليّة واقتصاديّة واجتماعيّة للعودة. إنّ تطبيق هذا التقسيم سيستجيب لهواجس لبنان المرتبطة بخطر التوطين الدائم للّاجئين السّوريين. إضافة إلى ذلك، يمكن لهذا التقسيم أن يساهم في تعبئة الجهات الدّولية ذات المصالح المشتركة، من أجل ممارسة الضغط على النّظام السّوري وحلفائه لإزالة العقبات التي تعيق إجراءات العودة، والضغط على روسيا وإيران لتسهيل عودة تدريجيّة وآمنة للآجئين السّوريين.

ب. التنسيق مع الجهات الدَّولية ذات المصلحة المشتركة لجمع معلومات على ثلاث مستويات: مكان إقامة اللّاجئين الأصلي في سوريا، العقبات المستمرة التي تعيق عودتهم، وإستراتيجيّات القضاء على هذه العقبات على كافة المستويات. تهدف هذه المقاربة إلى معالجة الأسباب الجذريّة وتسهيل عمليّة المصالحة، وتوفير التطمينات والعودة التدريجيّة والآمنة.

ج. تخصيص المساعدة الدّولية فقط للأفراد المرغمين حصرًا على البقاء في لبنان بسبب الازمة وخوفاً من الاضطهاد الدائم الذي قد يواجهونه عند العودة. يهدف هذا التدبير إلى تخفيف الحوافز الماليّة التي قد تشجّع الكثير من اللّاجئين السّوريين غير المنتمين إلى هذه الفئة على البقاء في لبنان.

د. تطبيق قانون العمل اللّبناني على اللاّجئين السّوريين مع تأمين حماية للمواطنين اللّبنانيين من التنافس الوظيفي، وتوفير ظروف عمل لائقة للعمّال السّوريين من ضمن القوانين المرعيّة الإجراء. تشمل هذه المقاربة ضمانات قانونيّة لحمايتهم من الاستغلال ما يساهم في تعافي الاقتصاد اللّبناني.

هـ. الإستمرار بتأمين خدمات التعليم وفرص التمكين للّاجئين السّوريين مع تلبية متزامنة لحاجات المجتمع المضيف، تجنّباً للاضطرابات بين المجتمعات المضيفة ومجتمع النزوح.

يتطلب هذا السّيناريو الأكثر ترجيحًا إدارة مستنيرة للأزمة؛ مع سياسة عامّة وطنيّة واضحة وقادرة على تحويل هذا التحدي إلى فرصة. في إطار هذا السيناريو، على السلطات اللبنانية تفهُّم واقعيّة البقاء المؤقّت لنسبة من اللّاجئين السّوريين في لبنان لأسباب أمنيّة، ولكن تحت شروط قانونيّة صارمة. بالتالي، من الحيوي تنفيذ نظام التقسيم المذكور سابقًا لتأمين عودة تدريجيّة، وحماية للذين قد تكون حياتهم مستهدفة عند العودة بسبب أرائهم السياسيّة.

توقّعات مستقبليّة

على ضوء هذا الواقع المعقّد للّاجئين السوريين في لبنان، هناك ميل للتغاضي عن الأسباب الجذرية لهذه الأزمة المعقّدة، ما يؤدي إلى اعتماد مقاربات على المدى القصير لمعالجة العوارض بدل التركيز على المسبّبات الكامنة خلفها. إنطلاقاً من ذلك، يهدف ما يلي إلى بلورة سلسلة من التوصيات العملانيّة:

أ. إنَّ أي مقاربة سياسيّة معنيّة بأن تعطي الأولويّة للأمن القوميّ اللّبناني مع حماية حق عودة اللّاجئين السّوريين ووضعه كبوصلة مؤسِّسة في أيّ حلّ حقيقي.

ب. إنَّ الحاجة ملحّة للوصول إلى توافق وطني واعتماد إطار سياسة عامَّة، حيث الحكومة والسُّلطات المحليّة وخصوصًا البلديات، معنيُّون معًا بالتحديد الواضح للأولويّات والأهداف. على هذه المقاربة أن تعتمد على أدوات علميّة ونشطة لمعالجة الوضع الحالي، تفادياً لاستخدام خطاب شعبويّ ونشر معلومات مغلوطة.

ج. إنَّ الحكومة اللّبنانيّة مسؤولة عن إعادة إحياء جهودها الديبلوماسيّة، واعتماد ديبلوماسيّة مبادرة حكيمة قادرة على فهم وإعادة تقييم الوضع الجيو-سياسي الإقليمي والدولي، مع سعيها لتطبيق حلول لأزمة اللّاجئين في إطار القانون الدّولي الإنساني مع عملٍ ناشط لتأمين الدّعم من قبل المجتمع الدّولي، لضمان حق العودة وتعزيزه.

ونظراً لذلك، وإلى حين تأمين شروط العودة الكريمة والآمنة للّاجئين السّوريين تحت مظلّة الأمم المتّحدة، وبدعم واضح من مجلس الأمن الدّولي وجامعة الدّول العربيّة، على الحكومة اللّبنانيّة إتّخاذ الخطوات التالية:

أ. السيناريو الأفضل: العودة السريعة والفوريّة

يحتاج التعافي في لبنان إلى الانتقال من المقاربات الدّيماغوجية، إلى السّياسات العامّة الفعّالة التي تعالج التحدّيات البنيويَّة المتجذّرة. إنَّ إعادة بناء الثّقة بالمؤسّسات من خلال المحاسبة والشفافيّة والإشراك الفاعل للشّعب اللّبناني في الحوكمة، أمرٌ حيوي لازدهارٍ مستدام.

ب. تأمين المساعدة الإنسانيّة وتعزيز القدرة على الصمود

للوقاية من الاشتباكات الاجتماعيّة المحتملة، على المجتمع الدّولي تأمين دعم تنموي وجهود إغاثة قادرين على التأثير الإيجابي ومنع التماسّ السّلبي بين مجتمع النّزوح والمجتمعات المضيفة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين التعاون بين الجهات المحليّة، وتمكين القواعد الشعبيّة تأميناً لاستجابة أفضل للاحتياجات المحدّدة للمجتمعات المحليّة.

ج. تنفيذ عودة تدريجيّة ونماذج مصالحة فعّالة

لبنان معنيّ بممارسة ضغط ديبلوماسيّ على المجتمع الدّولي والعربي من أجل استئناف جهود السلام وتأمين السّلامة والحاجات الاساسيّة للعائدين. تزامناً مع ذلك، على الحكومة اللّبنانيّة أن تصوّب قواعد الإقامة، وتتعاون مع مفوضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين، وتنسّق مع الاتّحاد الأوروبي من أجل اعتماد خطط إعادة توطين عمليّة، تسهيلاً للعودة التدريجيّة للاّجئين وتأميناً لحقّهم في تقرير مصيرهم.

د. وضع ميثاق تنسيق مع المجتمع الدّولي

الحكومة اللّبنانيّة مسؤولة عن أن تلتزم بشكل ناشط بجهود الدّيبلوماسيّة، تعزيزاً للتواصل مع المجتمع الدّولي لمناقشة خيارات عودة اللّاجئين السّوريين القابلة للتنفيذ. تزامناً مع ذلك، على الجهود أن تصبّ على ممارسة الضغط على النّظام السّوري وحلفائه، مع التركيز على صيانة حق اللّاجئين في تقرير المصير سلامة عودتهم إلى بلدهم وفقاً لمسار جنيف.

هـ. الاعتراف بحق اللّاجئين في تقرير المصير

عودة اللّاجئين السّوريين خيارٌ شخصيّ؛ وعلى المجتمع الدّولي والحكومة المضيفة احترام حقّ اللّاجئين في تقرير مصيرهم ودعمه، وعلى الحكومة اللّبنانيّة الانخراط في حوار مع المفوضيّة لتأمين مسارٍ لعودتهم الآمنة. تزامناً، على اللّاجئين أن يتمتعوا بحق التقدّم بطلب لجوء إلى الدّول الأوروبيّة من خلال خطط مُنسَّقة لإعادة التوطين.

خُلاصات وآفاق

في أزمة اللّجوء السّوري، وبعد الاعتِراف بأنّه من غير المتوقَّع أن تنخفض التحدّيات في المستقبل القريب، هناك حاجة ملحّة إلى إعطاء الأولويّة لتنفيذ السّياسات العامّة وإرساء مسار وساطة للسّياسة الخارجيّة والتدخّلات الديبلوماسيّة ووضعها على جدول أعمال الأولويَّات السياسيّة. كلّما تأخرنا، أصبحت الحلول أكثر تعقيداً. من هُنا فإنّ الجميع معنيّون بالالتزام بحسّ المسؤوليّة وتبنّي سياسات عامّة مستدامة. على صانعي القرار اللّبنانيين بالتالي، الإبتعاد عن الإستجابات السياسيّة الارتجاليّة والاعتماد على المساعدة الإنسانيّة حصرًا، لصالح تكثيف جهود إعداد إطار عمل شامل ودائم للاستجابة الوطنيّة لأزمة اللّاجئين، مع أولويّة العودة.

إنّ الخضوع للوضع الحالي من دون السّعي الحثيث إلى تأمين خيارات مستقرّة وآمنة للعودة من شأنه أن يحرم اللّاجئين من حريّة الاختيار وحقّ العودة، ويمنع بالتالي لبنان من تحقيق التعافي الاقتصادي-الاجتماعي وتحسين بنيته التحتيّة. إنّ قبول الوضع الراهن يتجاهل حاجات وتطلّعات مجتمعات اللّجوء والمجتمعات المضيفة على حدّ سواء. بالتالي، من الضروري الاعتراف

بأنَّ الحفاظ على هويّة اللّاجئين وتحسين وضعهم، يعتمد على عودتهم الكريمة والآمنة من خلال عمليّة سلام ومصالحة واضحة المعالم ومستدامة. إنَّ الاعتراف بعودة اللّاجئين هو بمثابة تدبير وقائي حتميّ بالنسبة للبنان، حفاظاً على الهويّة الاجتماعيّة وعلى حرية كلا المُجتَمَعَيَن.

لطالما واجه لبنان تاريخياً موجات من اللّجوء، ولطالما كانت المقاربات الحكوميّة غير مستدامة، ما حوّل اللّاجئين والمواطنين إلى ضحايا. حان الوقت إذاً ليكسر لبنان هذه الأنماط التاريخيّة، ويضع الماضي جانباً، ويركّز على المستقبل. فالغوص في حالة اللّجوء الفلسطيني يضرم النار في الهشيم بما أنّ المقارنة بين اللّاجئين السّوريين واللّاجئين الفلسطينيين لا تتماشى مع الواقع، وتفشل في معالجة جذور الأزمة.

السيـرة الذاتيـّة للكاتبين

جوزيان مطر، طالبة دكتوراه في دراسات الهجرة بجامعة أكسفورد وحائزة على منحة رودس. *حصلت على درجة الماجستير من جامعة العلوم السياسية – باريس (Sciences Po)، ودرجة البكالوريوس من الجامعة اللبنانية الأمريكية (LAU). تشغل حالياً منصب زميلة زائرة في معهد دراسات الهجرة في الجامعة اللبنانية–الأمريكية، وقد ساهمت في إعداد تقرير الهجرة العالمي لعام 2022. كما عملت سابقاً كمنسقة للإعلام والفعاليات في مركز كارنيغي للشرق الأوسط.*

زياد الصائغ، خبير في السياسات العامّة وشؤون اللّجوء والهجرة. المدير التنفيذي لملتقى التأثير المدني. *باحث لبناني وخبير في قضايا اللاّجئين الفلسطينيين ومفاوضات السّلام في الشرق الأوسط، والنّازحين اللّاجئين من سوريا وسياسات العمل والحماية الاجتماعيَّة له دراسات متخصّصة في قضية اللاَّجئين الفلسطينيين والسوريين، ومسائل العمل والحماية الاجتماعية، والحوار المسيحي–الإسلامي، والفكر العربي، والحريَّة الدّينيّة، والمواطنة، وأحد كتّاب "وثيقة نختار الحياة: المسيحيّون في الشرق الأوسط نحو خيارات لاهوتيّة ومجتمعيّة وسياسيّة متجدّدة" (2021)، وكتاب "إنتفاضة 17 تشرين في لبنان: ساحات وشهادات" – المركز العربي للدراسات والسياسات (2022)،"Médiations et Migrations", L'Harmattan, (2019)"، وأشرف على إعداد كتاب "الحريّة الدينيّة في الحوار المدني–الديني في لبنان" مؤسسة أديان – دار الفارابي (2017).*

ملتقى التأثير المدني
https://cihlebanon.org
وسط بيروت – شارع اللنبي – مبنى المرفأ 136 الطابق الرابع – بيروت – لبنان
info@cihlebanon.org
أرضي: 760 986 1 961+
خلوي: 012 624 1 8 961+
خلوي: 797 002 3 961+

CIHLebanon
CIH_Lebanon
CIHCivicInfluenceHubLebanon

Konrad-Adenauer-Stiftung e. V.
https://www.kas.de/en/web/libanon

The text of this publication is published under a Creative "Commons license: Creative Commons Attribution-share Alike 4.0 international" (CC BY-SA 4.0), https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode

Disclaimer: The views expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily reflect the official policy or position of the "Civic Influence Hub" (CIH) and the Konrad-Adenauer-Stiftung or its Lebanon Office.

إخلاء مسؤولية: إن الآراء الواردة في ورقة السياسات تعبّر عن وجهة نظر المؤلّف ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي لـ "ملتقى التأثير المدني "ومؤسسة كونراد آديناور أو لمكتبها في لبنان.